

دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر.

Study of the reality of food security in Algeria.

نور الهدى محمدي،* جامعة قسنطينة 2، الجزائر، البريد: houda_eco@outlook.fr

نور الهدى حفصاوي، جامعة باتنة 1، الجزائر، البريد: hafsaoui.noor@yahoo.com

تاريخ القبول: 2023/04/29

تاريخ الاستلام: 2023/03/03

ملخص: تتناول هذه الدراسة موضوع الأمن الغذائي الذي أصبح غاية تسعى لتحقيقها معظم الدول، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة وما تطرحه من تحديات متعددة، وفي هذا الإطار تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص وضعية الجزائر في مجال الأمن الغذائي وفق مؤشرات الأمن الغذائي العالمي.

بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والاحصائيات المتخصصة، توصلت هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من أن الجزائر حققت تحسن نسبي طفيف في مركزها العالمي وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي، إلا أنه لزال دون المتوسط وبعيد عن المستوى المطلوب حسب المؤشر العالمي للأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي؛ مؤشر الأمن الغذائي العالمي؛ معدلات الاكتفاء الذاتي؛ الفجوة

الغذائية

تصنيفات JEL: O13 ; Q18

Abstract: This study deals with the issue of food security, which has become a goal that most countries seek to achieve, especially during the current global economic transformations and the multiple challenges they pose. In this context, this study aims to diagnose Algeria's situation in the field of food security according to indicators of global food security.

Depending on the analytical descriptive approach and specialized statistics, this study concluded that; although Algeria has improved in its global position, in the Middle East and North Africa region, according to the global food security index. But it is still below the average and far from the required level due to the global food security index.

Keywords: food security; global food security index; Self-sufficiency rates; food gap.

JEL classifications codes: O13; Q18.

مقدمة:

حظي مفهوم الأمن الغذائي باهتمام كبير منذ مؤتمر التغذية والزراعة المنعقد في عام 1943، والذي أكد أن السبب الأول للجوع وسوء التغذية هو الفقر، ويعتبر موضوع الغذاء إلى يومنا هذا من الأولويات الاستراتيجية العالمية لأي دولة في العالم، وقد زادت أهميته خلال أزمة السبعينيات من القرن الماضي حيث أوضح المؤتمر العالمي للغذاء الذي انعقد في روما خلال شهر نوفمبر 1974، أن الجوع في العالم قد أصبح حقيقة مخيفة، إذ لم يعد في استطاع الدول النامية خاصة التي تتزايد وارداتها من المواد الغذائية بصفة مستمرة التصدي للتدهور العميق في وضعها الغذائي، وبدأ التفكير الجماعي لوضع خطط من أجل القضاء على المجاعة لجميع دول العالم في نهاية القرن العشرين، ومن هنا انطلق مفهوم جديد للغذاء ألا وهو الأمن الغذائي الذي أصبح غاية تسعى لتحقيقها جل الدول، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة وما تطرحه من تحديات متعددة خاصة بالنسبة للدول النامية.

تعد الجزائر من بين الدول التي تعاني من عجز في أمنها الغذائي، وقد تزايد الاهتمام بمشكلة الأمن الغذائي في الفترة الأخيرة بعدما أصبح الاعتماد على استيراد الغذاء من الخارج أحد السمات البارزة للاقتصاد الجزائري، مما يزيد من تبعيتها الغذائية للخارج، وهذا بدوره يشكل خطورة كبيرة على الاقتصاد الجزائري.

أ - الإشكالية:

من خلال ما سبق يتم طرح الإشكالية التالية: ما هو واقع الأمن الغذائي في الجزائر من خلال مؤشر الأمن الغذائي العالمي؟

من أجل معالجة أكثر دقة يتعين طرح مجموعة من التساؤلات نوردها فيما يلي:

- ما هو مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده؟
- ماهي مؤشرات قياس الأمن الغذائي؟
- ما هو واقع الأمن الغذائي في الجزائر؟

ب - الفرضيات:

لم تتمكن من تحقيق المستوى المطلوب من الأمن الغذائي

ج - أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة في:

- الإحاطة بمفهوم الأمن الغذائي من عديد من الجوانب؛
- عرض أهم مؤشر للأمن الغذائي العالمي؛
- الوقوف على وضعية الأمن الغذائي في الجزائر؛
- الخروج ببعض الاقتراحات لتحسين وضعية الأمن الغذائي في الجزائر.

د - أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتنا تحليل الوضعية الغذائية الجزائرية، وذلك من أجل تقييم وضعية واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي.

هـ - منهجية الدراسة:

غرضا في التوصل إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة، تمت الاستعانة بالتحليل الوصفي للبيانات ضمن محاور البحث، والاعتماد على المراجع المتخصصة والبيانات والاحصائيات، ومن ثم استخلاص جملة من النتائج وتقديم الاقتراحات.

أولاً - المفاهيم الرئيسية للأمن الغذائي:

1 - تعريف الأمن الغذائي:

اختلف الباحثون الاقتصاديون في إعطاء مفهوم موحد ومحدد للأمن الغذائي، وهذا بسبب تباين نظرتهم تجاه قضية الأمن الغذائي، وقد برز المفهوم الحديث للأمن الغذائي في مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في سنة 1966 حيث عرفته منظمة الأغذية والزراعة الدولية في المادة 1 منه: " توفر الغذاء لكل الأشخاص، في جميع الأوقات من الناحيتين المادية والاقتصادية، حيث يلبي احتياجاتهم التغذوية بشكل يتلاءم مع تفضيلاتهم الغذائية من أجل التمتع بحياة صحية ونشطة(1,FAO) "

- أما البنك الدولي (WB) فقد عرفه بأنه وصول جميع الناس في جميع الأوقات إلى ما يكفي من الغذاء لحياة نشطة وصحية(1, World Bank) .

- في حين اعتبرت منظمة الصحة العالمية (WHO) أن الأمن الغذائي يتحقق في كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة، خلال عمليات انتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء، لضمان أن يكون الغذاء آمناً وموثوقاً وصحياً وملائماً للاستهلاك، فسلامة الغذاء تمر بكل المراحل بداية من الإنتاج الزراعي وحتى الاستهلاك النهائي. (ف. حليم رزق، 185).

عن خبراء المجموعة الأوروبية (EC) فإن الأمن الغذائي هو إخفاء جميع أشكال الجوع وسوء التغذية، وأن تحقيقه يعتمد على العمل من أجل الوصول إلى توفير لكافة شرائح المجتمع المواد الغذائية الكافية لإنتاج الطعام والحصول عليه، وأن يكون استعمال تلك المواد عن طريق الوسائل التي تحقق أعلى النتائج. (ع.الرماحي، 24).

المنظمة العربية للتنمية الزراعية فقد عرفت أنه توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر واتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وامكانياتهم المالية. (ع. أحمد، 13).

وبناء على ما سبق فإن مفهوم الأمن الغذائي يتضمن العناصر التالية: (م. أبو السعود وآخرون، 288):

- أن تكون نسبة كبيرة من الغذاء معتمدة على الإنتاج المحلي وليس على الواردات؛
- إمكانية وصول الغذاء واتاحته واستخدامه في أي وقت من خلال القدرة على تأمينه على مستوى الأسواق ووسائل الإنتاج،
- أن يكون في متناول كل فئات السكان من خلال مراعاة القدرة الشرائية ودرجة تكامل الأسواق والسياسات السعرية الحكومية والقدرة على تحمل التكاليف. (J. LE VALEE, 71).

من خلال ما سبق يمكن تحقيق الأمن الغذائي عندما تتوفر للجميع الأفراد الإمكانيات المادية، الاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى الأغذية المأمونة والمغذية بكميات كافية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية ليتمتعوا بحياة نشيطة وصحية.

2- أبعاد الأمن الغذائي:

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي وجود مجموعة من العوامل المادية التي تضمن تدفق الأغذية إلى الأشخاص (توافر، وصول، واستخدام الغذاء) بالإضافة إلى العامل الزمني الذي يتمثل في استقرار العوامل الثلاثة الأولى، والاستقرار على المدى الطويل يقود إلى تحقيق استدامة الأمن الغذائي : (J. LE VALEE, 71)

- توافر الأغذية: يؤدي توفير الأغذية دورا بارزا في توفير الأمن الغذائي، وهذا يتحدد إما عن طريق الإنتاج المحلي الكافي لتأمين الغذاء أو عن طريق التجارة الخارجية (الاستيراد) أو مساعدة غذائية، فتوريد ما يكفي من الغذاء للسكان أمر ضروري، ولكن غير كاف، ويعتبر هذا البعد شرط لضمان ملائمة وصول الغذاء للأفراد، بمعنى غذاء كاف وبنوعية مناسبة، (3, J. Butler Walker, j. N.Kassi, C.Eamer)، حيث لا يشمل بعد التوافر كمية الأغذية وحسب بل أيضا جودتها وتنوعها، وتشمل مؤشرات تقييم التوافر مدى كفاية امدادات الطاقة الغذائية، نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب، الجذور والدرنات، متوسط امدادات البروتينات، متوسط الامداد بالبروتينات من مصدر حيواني ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي .

- الحصول على الأغذية: وصول الموارد الغذائية بشكل ملائم ومستمر نحو الافراد لأجل أن يكتسبوا أغذية مناسبة وفق نظام غذائي مغذ، أي إمكانية الحصول على الغذاء الكاف للأفراد والاسر. (دائرة الإحصاءات العامة، 3)، ويعتمد هذا على ركيزتين هما الوصول المادي والوصول الاقتصادي؛ يتحقق الوصول المادي من خلال مدى توفر البنى التحتية للنقل ونوعيتها بما في ذلك الموانئ والطرق والسكة الحديدية ومرافق تخزين الأغذية وغيرها، بينما الوصول الاقتصادي فيعتمد على سياسات الدخل المتاح والنفقات وأسعار الأغذية والأسواق وتوفير الدعم الاجتماعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي

- الاستفادة من الأغذية: يتضمن استخدام الأغذية على بعدين مختلفين، الأول يمكن حسابه من خلال مؤشرات قياسات الجسم البشري التي تتأثر بنقص التغذية المتاحة على نطاق واسع للأطفال دون سن الخامسة وهي تتضمن الهزال والتقرن والنقص في الوزن، وتعتبر قياسات الأطفال دون سن الخامسة دلائل تقريبية فعالة للوضع الغذائي لمجمل السكان، ويتم تسجيل البعد الثاني من خلال عدد من المحددات ومؤشرات المدخلات التي

تعكس نوعية الأغذية والتجهيز إلى جانب شروط الصحة والنظافة ما يحدد كيفية استخدام الأغذية المتاحة بشكل فعال.

- الاستقرار: يتعلق بإمكانية الحصول على غذاء كاف في جميع الأوقات، دون أن يكون أمام مخاطر فقدان هذه الامكانية بسبب صدمة معينة مثل أزمة اقتصادية أو بيئية أو دورة موسمية، (دائرة الإحصاءات العامة، 4) فقد تم تحديد نوعين من المؤشرات لقياس التعرض للمخاطر التي تهدد الاستقرار ومداها، وتشمل المؤشرات الأساسية للتعرض للمخاطر، ما يوفر مقياسا لمدى التعرض للصدمة المناخية، وحصة الواردات الغذائية من إجمالي صادرات البضائع ما يبرز كفاية احتياطي النقد الأجنبي لسداد قيمة الواردات الغذائية، وثمة مجموعة ثابتة من المؤشرات تظهر المخاطر والصدمة التي تؤثر على الأمن الغذائي مثل: تأرجح أسعار الأغذية والمدخلات، والإنتاج والامدادات، وتغطي مجموعة المؤشرات عددا من إجراءات الاستقرار بما في ذلك مؤشر عدم الاستقرار السياسي (بن بزة، 18).

3- مؤشرات الأمن الغذائي:

لا يتوفر اجماع حول كيفية قياس الأمن الغذائي، إنما تعتمد مقاييس متنوعة تعطي الأولوية لجوانب معينة من الأمن الغذائي على مستويات مختلفة ولأهداف متنوعة أما السبب الأساسي لتعدد المقاييس فهو طبيعة الأمن الغذائي المتعددة الخصائص والشاملة لعدة قطاعات

- الناتج المحلي الإجمالي: تعتمد الدول على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لرصد ومتابعة الوضع الغذائي، وتتعدد الطرق المستخدمة في حساب الناتج المحلي الإجمالي منها طريقة الدخل والانفاق والقيمة المضافة وتعتبر هذه الأخيرة الأكثر استعمالا ويتم استخدامها باحتساب الفرق بين السعر النهائي للسلعة أو الخدمة وأسعار السلع أو الخدمات الوسيطة

وذلك عن طريق جمع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية والمنتجة في دولة ما خلال سنة.
(ع. جدوع الشرفات، 287).

- مؤشر الاكتفاء الذاتي: هو عبارة عن قسمة حجم الإنتاج المحلي من الغذاء على حجم الاستهلاك المتاح منه، وتظهر أزمة الغذاء (الفجوة الغذائية) إذا كان حجم الإنتاج الوطني من الغذاء أقل من الاستهلاك، أي هناك عجز في تغطية الحاجات الاستهلاكية ونعبر عنها: نسبة الفجوة الغذائية = 1 - نسبة الاكتفاء الذاتي
- مؤشر الأمن الغذائي العالمي :

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات من حيث التصنيف العالمي للدول، ويتألف هذا المؤشر من مجموعة مؤشرات من 113 دولة وبهذا فهو يقيس نسبة الأمن الغذائي في معظم دول العالم، نشر لأول مرة عام 2012، وتتولى وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU) في مجلة الاقتصاديون البريطانية (The Economist) إدارته وتجديده

يمثل مؤشر الأمن الغذائي العالمي نموذج ديناميكي كمي ونوعي للمقارنة المعيارية، ويأخذ في الاعتبار قضايا القدرة على تحمل تكلفة الغذاء، وتوافره، جودته وسلامته، والاستدامة، ويستند في ذلك إلى الأبعاد الرئيسية التالية: توفر الغذاء، القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، جودة وسلامة الغذاء في كل من البلدان النامية والمتقدمة.

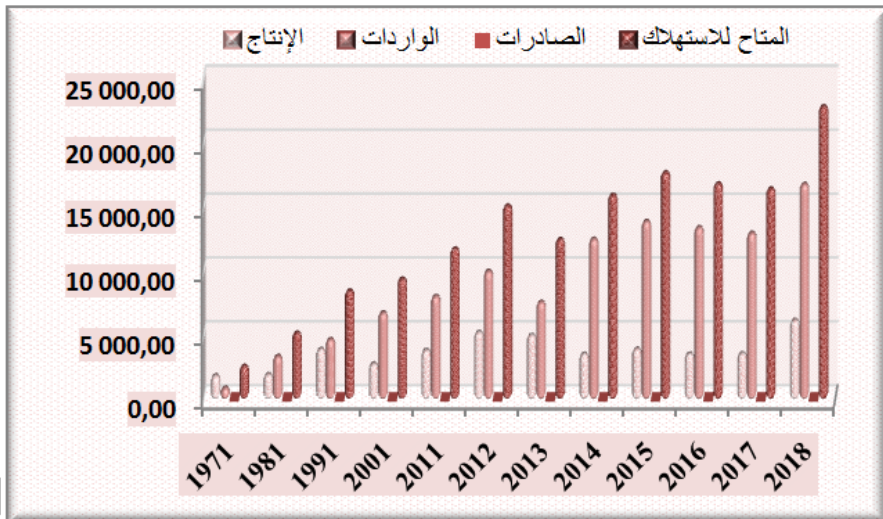
وقد تضمنت طبعة 2022 من 14 مؤشراً جديداً لتعكس الطبيعة العالمية وترابط النظام الغذائي، وتبسيط الضوء على أهمية مقياس البعد الأول أو المؤشرات المتعلقة بالزراعة في تحديد الأمن الغذائي للسكان. وبذلك أصبح مؤشر التغذية العالمي 2022 يضم 68 مؤشراً عبر مجموعة من 113 دولة.

ثانيا - واقع الأمن الغذائي في الجزائر:

1- مجموعات غذائية زراعية ذات معدلات اكتفاء منخفضة

تضم المواد الغذائية الزراعية التي تنخفض فيها معدلات الاكتفاء الذاتي عن 50% وهي: الحبوب، البقوليات، الزيوت والسكر. ويوضح الشكل الموالي المتاح من الاستهلاك ومعدلات الاكتفاء الذاتي من هذه المواد الزراعية في الجزائر منذ 1971 إلى 2018:

الشكل رقم1: الانتاج، الصادرات، الواردات والمتاح للاستهلاك من الحبوب في الجزائر 1971-2018. الوحدة: ألف طن

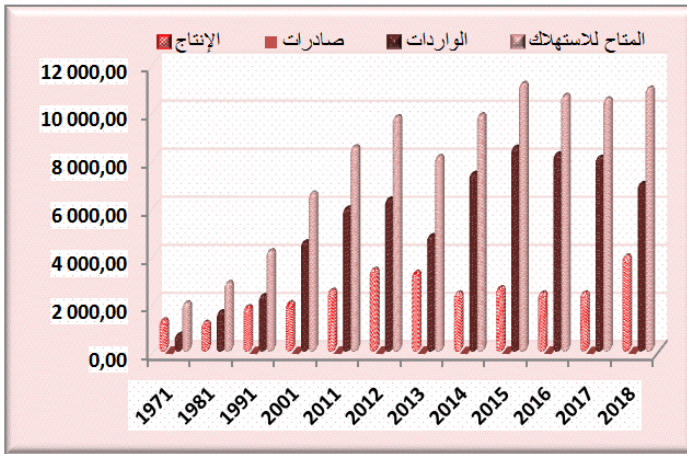


المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، القسم التاسع: الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية، المجلدات رقم: 4؛ 13؛ 22؛ 32؛ 33؛ 34؛ 35؛ 36؛ 37؛ 38، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 1984؛ 1993؛ 2002؛ 2012؛ 2013؛ 2014؛ 2015؛ 2016؛ 2017؛ 2018، ص: 401؛ 394؛ 421، ص: 296؛ 254 - 270؛ 254 - 270؛ 255 - 271.

تعتبر الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية التي تشكل النمط الاستهلاكي للفرد الجزائري، فهي المادة الغذائية الأساسية لسكان، اذ تعتبر المصدر الأساسي للسعرات الحرارية، كما تمثل منتجات استراتيجية، وتتصدر الحبوب قائمة المنتجات الوطنية النباتية وتضم كل من القمح الصلب، القمح اللين، الشعير، الخرطال، الذرة الصفراء والذرة البيضاء.

إن انتاج الحبوب تميز بالتذبذب الكبير على طول الفترة، وعدم الانتظام من حيث الكمية التي تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض، وأن كمية الحبوب المنتجة لتزال غير كافية لتغطية الطلب المحلي مما أدى الى اللجوء الى الاستيراد.

الشكل رقم 2: الانتاج، الصادرات، الواردات والمتاح للاستهلاك من القمح في الجزائر 1971-2018. الوحدة: ألف طن



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، القسم التاسع: الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية، المجلدات رقم: 4؛ 13؛ 22؛ 32؛ 33؛ 34؛ 35؛ 36؛ 37؛ 38، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 1984؛ 1993؛ 2002؛ 2012؛ 2013؛ 2014؛ 2015؛ 2016؛ 2017؛ 2018، ص: 401؛ 394؛ 421؛ 296؛ 254 - 270؛ 254 - 270؛ 255 - 271.

الجدول رقم 1 : معدلات الاكتفاء الذاتي للقمح والحبوب في الجزائر 1971-2018

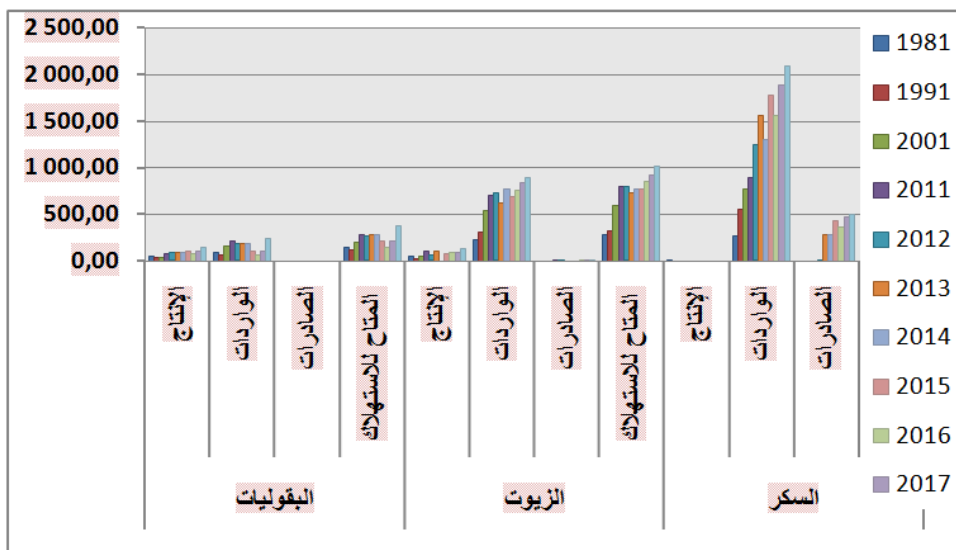
2012	2011	2001	1991	1981	1971	
34%	32%	29%	45%	36%	70%	الحبوب
35%	30%	31%	45%	42%	65%	القمح
2018	2017	2016	2015	2014	2013	
27%	21%	21%	22%	22%	40%	الحبوب
36%	23%	23%	24%	25%	41%	القمح

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، القسم التاسع: الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية، المجلدات رقم: 4؛ 13؛ 22؛ 32؛ 33؛ 34؛ 35؛ 36؛ 37؛ 38، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 1984؛ 1993؛ 2002؛ 2012؛ 2013؛ 2014؛ 2015؛ 2016؛ 2017؛ 2018، ص: 421؛ 394؛ 401؛ 296؛ 254 - 250؛ 270؛ 254-270؛ 255-271.

معدلات الاكتفاء الذاتي جد منخفضة وهي في تدهور مستمر على طول الفترة أي منذ سنة 1971 الى غاية 2018 كما توضح بيانات الجدول أعلاه حيث بلغت سنة 1971 69,6% لتنتقل بعد 10 سنوات الى 36,0% ثم ارتفعت في بداية التسعينات الى 45 % ثم تراجعت الى 28,5 % سنة 2001 لتنتقل الى 39,6 % سنة 2013 ثم اخذت في التراجع المستمر حتى بلغت 20,5 % سنة 2016 و 26,6 % سنة 2018 أي لم تتجاوز 30 % منذ سنة 2013. أما ما يخص معدلات الاكتفاء الذاتي الخاصة بالقمح فلم تتجاوز 45 % باستثناء سنة 1971. وبالتالي فإن النمط الاستهلاكي السائد لدى المستهلك الجزائري منح الأفضلية للحبوب خاصة القمح ومع زيادة معدل النمو الديموغرافي أدى الى زيادة في الطلب المحلي على الحبوب الذي لم يقابله زيادة بنفس الوتيرة في الإنتاج المحلي كما ذكر في المبحث السابق مما أدى الى ارتفاع واردات الحبوب لمواجهة الطلب المحلي، وبالتالي فإن أكثر من النصف من احتياجات المحلية للحبوب يتم تأمينها من خلال الاستيراد والذي تدفع فاتورته بالعملة الصعبة مصدرها ربع المحروقات، وهذا ما يشكل عبء على الميزان

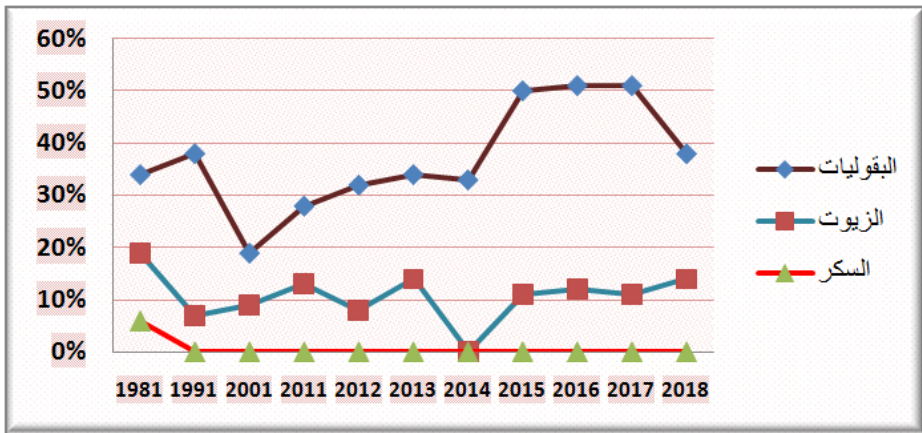
التجاري وميزان المدفوعات خاصة وأن أسعار الحبوب في الأسواق العالمية غير مستقرة وتشهد ارتفاع مستمر وفي المقابل فإن أسعار المحروقات تشهد انخفاض في السنوات الأخيرة مما شكل عبء ثقيل على الاقتصاد الوطني حيث بلغت قيمة واردات الحبوب سنة 2018: 361,4 مليار دينار جزائري ولذلك تعتبر الجزائر من أهم الدول المستوردة للحبوب خاصة القمح. (ONS, 2019, P. 36)

الشكل رقم3: الانتاج، الصادرات، الواردات والمتاح للاستهلاك من البقوليات، الزيوت والسكر في الجزائر 1981-2018. الوحدة: ألف طن



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، القسم التاسع: الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية، المجلدات رقم: 4، 13، 22، 32؛ 33؛ 34؛ 35؛ 36؛ 37؛ 38، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 1984؛ 1993، 2002، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، ص: 421؛ 394، 401؛ 296، 254 - 270، 254 - 270، 255 - 271.

الشكل رقم 4: معدلات الاكتفاء الذاتي للبقوليات، الزيوت والسكر في الجزائر 1981-2018



لمصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الشكل رقم 4.

للبقوليات والتي تعتبر هي الأخرى من بين المغذيات الأساسية لمجتمع الجزائري ذات معدلات الاكتفاء المنخفضة والتي شهدت تذبذب على طول الفترة حيث يتضح من بيانات الجدول انها تراوحت بين أدنى قيمة 19 % سنة 2001 وأعلى قيمة 51 % سنة 2016 و2017. وهي معدلات جد منخفضة.

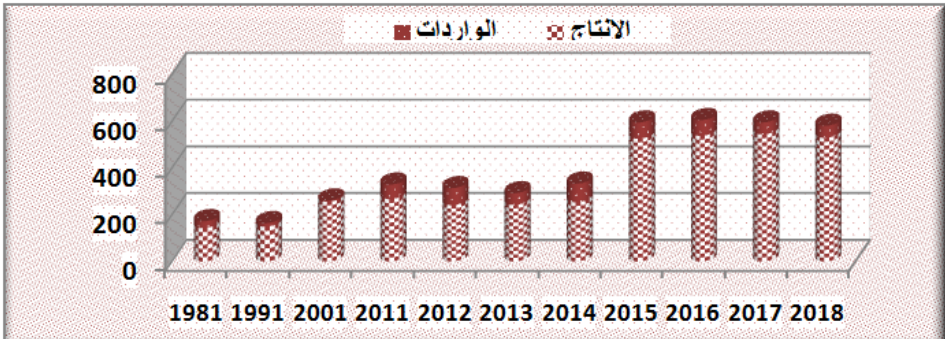
أيضا فيما يخص الزيوت فان الجزائر شهدت عجز يكاد يكون كلي حيث لم تتجاوز معدلات الاكتفاء الذاتي 14 % على طول الفترة باستثناء سنة 1981 التي بلغ فيها معدل الاكتفاء الذاتي 19 %.

تعاني الجزائر من عجز كلي في تلبية الطلب المحلي على السكر حيث أنها تعتمد على الاستيراد كليا لتوفير مادة السكر حيث توضح بيانات الجدول أن معدل الاكتفاء الذاتي 0 % على طول الفترة على الرغم من طول فترة الدراسة الا أنه لا يوجد أدنى محاولة لإنتاج السكر وقد بلغت فاتورة استيراد السكر سنة 2018: 95,5 مليار دينار جزائري.

2- مواد غذائية زراعية ذات معدلات اكتفاء متوسطة

تضم هذه المجموعة المواد الغذائية الزراعية التي يكون فيها معدل الاكتفاء الذاتي بين 50 و95 % وتتمثل أهمها في اللحوم الحمراء، ويوضح الشكل التالي المتاح للاستهلاك من اللحوم الحمراء والذي تم حسابه من خلال مجموع الإنتاج المحلي والواردات مطروح منها الصادرات وهو يعبر عن الطلب المحلي من المنتج، ومعدلات الاكتفاء الذاتي:

الشكل 5: المتاح للاستهلاك من اللحوم الحمراء في الجزائر 1981-2018. الوحدة: ألف طن



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، القسم التاسع: الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية، المجلدات رقم: 4؛ 13؛ 22؛ 32؛ 33؛ 34؛ 35؛ 36؛ 37؛ 38، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 1984؛ 1993؛ 2002؛ 2012؛ 2013؛ 2014؛ 2015؛ 2016؛ 2017؛ 2018، ص: 421؛ 394؛ 401؛ 296؛ 254 - 270؛ 254 - 270؛ 255 - 271.

يتضح جليا من بيانات الشكل أعلاه أن استهلاك اللحوم الحمراء ارتفع في الجزائر من 172 ألف طن سنة 1981 الى 581 ألف طن سنة 2018 وقد يعود هذا الى زيادة في عدد السكان من جهة والى التحسن النسبي في المستوى المعيشي والارتفاع الطفيف في مستوى دخل الأسرة من جهة أخرى، مما أدى الى زيادة في القدرة الشرائية، حيث يعتبر استهلاك

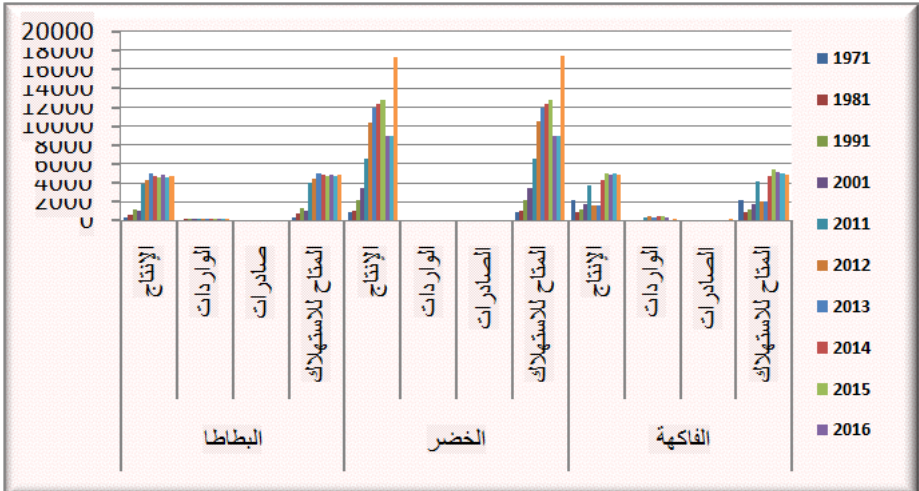
اللحوم مؤشر للتنمية. أنواع اللحوم الحمراء التي يستهلكها الجزائريون هي لحم الضأن (55%) ولحم البقر (34%). وعلى الرغم من ارتفاع استهلاك اللحوم الحمراء إلا أن الجزائر لتزال ضمن الدول الأقل استهلاكاً للحوم في المغرب العربي، وقد يعود هذا إلى انخفاض الإنتاج واعتماده بدرجة أولى على الواردات الأجنبية للحصول على الماشية المنتجة للحوم وهذا أدى إلى ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء .

بالنسبة لمعدل الاكتفاء الذاتي الخاص باللحوم الحمراء تراوح بين أدنى قيمة وهي 76 % سنة 2013 وأعلى قيمة وهي 91 % التي تحققت سنة 2017 و2018 على التوالي على حسب الشكل السابق.

3- مواد غذائية زراعية ذات معدلات اكتفاء مرتفعة

تضم هذه المجموعة المواد الغذائية الزراعية التي يكون فيها معدل الاكتفاء الذاتي أعلى من 95 % والتي تتمثل في الخضروات بما فيها البطاطا، الفواكه، اللحوم البيضاء والبيض، ويوضح الشكل التالي معدلات المتاح للاستهلاك من الخضروات، البطاطا والفواكه في الجزائر منذ 1971 إلى 2018:

الشكل رقم6: الانتاج، الصادرات، الواردات، المتاح للاستهلاك من الفاكهة، الخضر والبطاطا في الجزائر 1971-2018. الوحدة: ألف طن



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي

للإحصاءات الزراعية، القسم التاسع: الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية، المجلدات رقم: 4؛

13؛ 22؛ 32؛ 33؛ 34؛ 35؛ 36؛ 37؛ 38، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 1984؛ 1993؛

2002؛ 2012؛ 2013؛ 2014؛ 2015؛ 2016؛ 2017؛ 2018، ص: 421؛ 394؛ 401؛

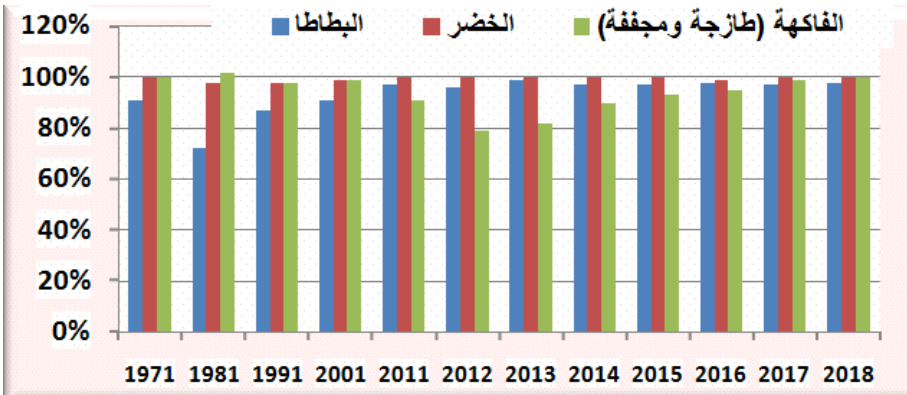
296؛ 254 - 270؛ 254 - 270؛ 255 - 271.

تعتبر البطاطا أحد الأغذية الرئيسية في سلة الاستهلاك الغذائي لدى الفرد الجزائري، شهد استهلاك البطاطا في الجزائر تطور متسارع خاصة خلال العشر سنوات الأخيرة من فترة الدراسة، ويعود هذا الى توسع في المساحة المزروعة بالبطاطا بشكل متزايد كنتيجة للمجهودات المبذولة من طرف الدولة في اطار المخطط الوطني لتنمية الفلاحية ومنح الفلاحين التسهيلات والدعم في شتى مراحل انتاج البطاطا وقد انعكس هذا ايجابا على الإنتاج الطلي للبطاطا وهذا ما مكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي. بالرغم من تحقيق الفائض في انتاج البطاطا الا أن هذه الشعبة لزلالت تعاني من عدة مشاكل أهمها انعدام سياسة تسويقية

واضحة تمكن هامش الربح للفلاح، غياب ونقص المكننة مما ساهم في ارتفاع تكلفة انتاج البطاطا وبالتالي تقلص هامش ربح الفلاح. نقص المرافقة العلمية للفلاح في انتاج البطاطس ما جعل متوسط الإنتاجية بعيدة عن نظيرتها في الدول المتقدمة كإسبانيا وفرنسا والتي تصل الى 600 قنطار في الهكتار، بالإضافة الى انخفاض القدرة التخزينية للبطاطا والتي شكل عائق أمام العملية للإنتاجية زد الى ذلك صعوبة تصريف الفائض من انتاج البطاطا نتيجة مجموعة من العراقيل الهيكلية والقانونية مما يعرقل عملية تصدير البطاطا.

باستقراء لبيانات الشكل أعلاه يتبين أن الكمية المنتجة من المحاصيل الخضر في نمو مستمر، كما شهد نمو انتاج الفواكه نمو طفيف، ويوضح الشكل التالي معدلات الاكتفاء الذاتي لكل من الخضر، الفواكه والبطاطا:

الشكل رقم 7: معدلات الاكتفاء الذاتي للفاكهة، الخضر والبطاطا في الجزائر 1971-2018

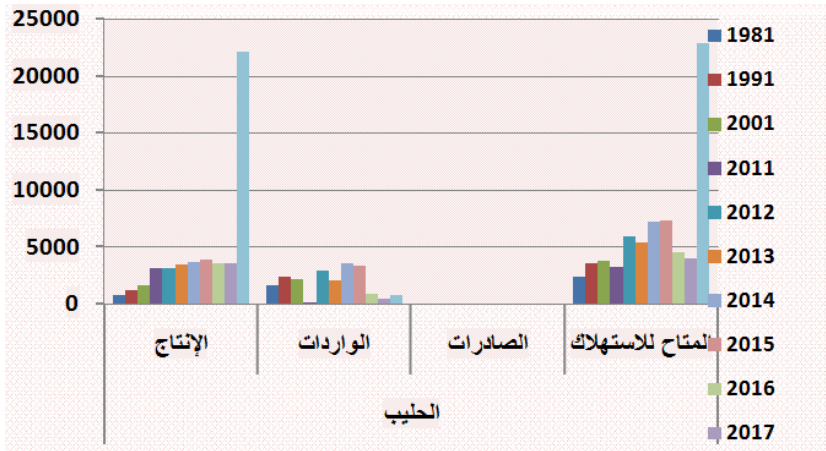


المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الشكل رقم 8

تطورت معدلات الاكتفاء الذاتي للبطاطا بشكل ملحوظ حيث تراوحت خلال العشر سنوات الأخيرة من فترة الدراسة بين 97 % و 99 % وبالتالي فحجم الفجوة في منتج البطاطا يتراوح بين 1 و 3 % فقط، كنتيجة للمجهودات المبذولة من طرف الدولة، وبالنسبة لإجمالي الخضر

يوضح الجدول أن الجزائر تمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي حيث أن معدل الاكتفاء استقر عند 100 % منذ سنة 2011 الى غاية 2018، كما يتضح جليا من بيانات الجدول أن الفجوة الغذائية للفواكه بالجزائر تقلصت تدريجيا الى أن انعدمت وتحقق الأمن الغذائي حيث تمكنت الجزائر من تحقيق معدل اكتفاء ذاتي بلغ 100 % سنة 2018.

الشكل رقم 8: الانتاج، الصادرات، الواردات والمتاح من الاستهلاك للحليب في الجزائر 1981-2018. الوحدة: ألف طن

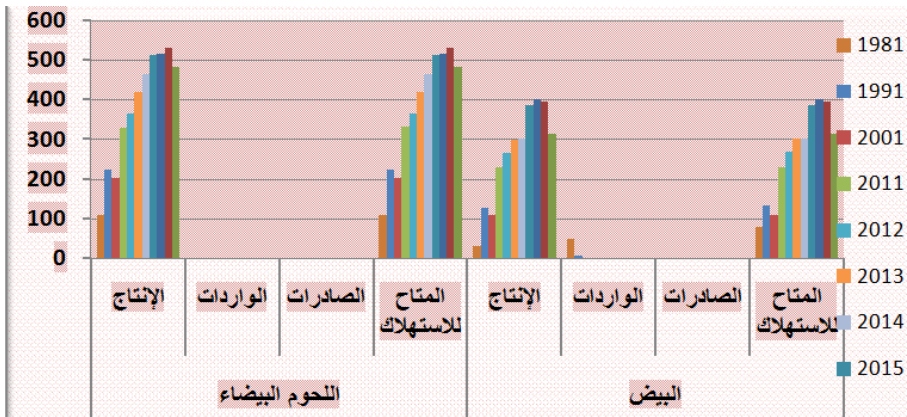


المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، القسم التاسع: الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية، المجلدات رقم: 4؛ 13؛ 22؛ 32؛ 33؛ 34؛ 35؛ 36؛ 37؛ 38، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 1984؛ 1993؛ 2002؛ 2012؛ 2013؛ 2014؛ 2015؛ 2016؛ 2017؛ 2018، ص: 421؛ 394؛ 401؛ 296؛ 254 - 270؛ 254 - 271.

يعتمد انتاج الحليب في الجزائر على عدد الابقار الحلوب والتي تعتمد على مدى توفر الظروف المناسبة كتوفر الأعلاف بالجودة والكميات الكافية بالإضافة الى توفر الأراضي الرعوية والرعاية الصحية المناسبة، والجزائر تعاني من نقص في الأبقار المنتجة للحليب

وعجز في العلف الذي نتج عنه انخفاض إنتاجية الأبقار، وبالتالي عدم القدرة على تلبية الطلب المحلي على الحليب، هذا ما دفع الى استيراد مسحوق الحليب الذي يستخدم في انتاج الحليب، والواردات لا تحتوي على بودة الحليب المستوردة وانما تشير الى الحليب الطازج وهذا ما يفسر ارتفاع في معدلات الاكتفاء الذاتي، لكن في الحقيقة فان الحليب المنتج في الجزائر يعتمد بالدرجة الأولى على بودة الحليب المستوردة.

الشكل رقم9: الانتاج، الصادرات، الواردات والمتاح من الاستهلاك للحليب في الجزائر 1981- 2018. الوحدة: ألف طن



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، القسم التاسع: الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية، المجلدات رقم: 4، 13، 22، 32؛ 33؛ 34؛ 35؛ 36؛ 37؛ 38، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 1984؛ 1993؛ 2002؛ 2012؛ 2013؛ 2014؛ 2015؛ 2016؛ 2017؛ 2018، ص: 421؛ 394؛ 401؛ 296؛ 254 - 270؛ 254 - 270؛ 255 - 271.

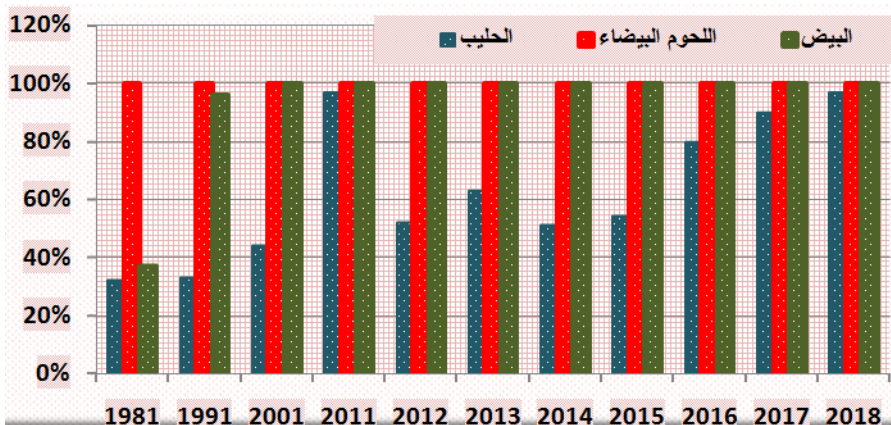
تضاعف انتاج الببيض خلال عقد التسعينات مقارنة بعقد الثمانينات، الا أن القفزة النوعية في انتاج الببيض كانت بداية من الألفيات كما توضح بيانات الشكل حيث بلغ انتاج الببيض

سنة 2011 ليستمر انتاج البيض بعدها في النمو أكثر وعربيا تحتل الجزائر المرتبة الرابعة في انتاج البيض.

من خلال قراءة لبيانات الشكل يتضح أن الانتاج الوطني للحوم البيضاء سجل معدلات نمو معتبرة، ويعود هذا الى اهتمام الدولة الجزائرية بشعبة الدواجن من خلال تقديم الدعم ومنح الإعانات والقروض وتجميد الرسم على القيمة المضافة على المدخلات بالإضافة الى توفير البنى التحتية الأساسية وهذا شجع على زيادة الاستثمار في مشروعات الدواجن خاصة من طرف القطاع الخاص. وعلى المستوى العربي تحتل الجزائر المرتبة الرابعة عربيا في انتاج اللحوم البيضاء بعد مصر والمغرب والسعودية حسب تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2018. ويوضح الشكل التالي تطور معدلات الاكتفاء الذاتي لكل من الحليب، البيض واللحوم البيضاء في الجزائر:

الشكل رقم 10: معدلات الاكتفاء الذاتي للبيض، اللحوم البيضاء والحليب في الجزائر 1981 -

2018



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الشكل رقم 11

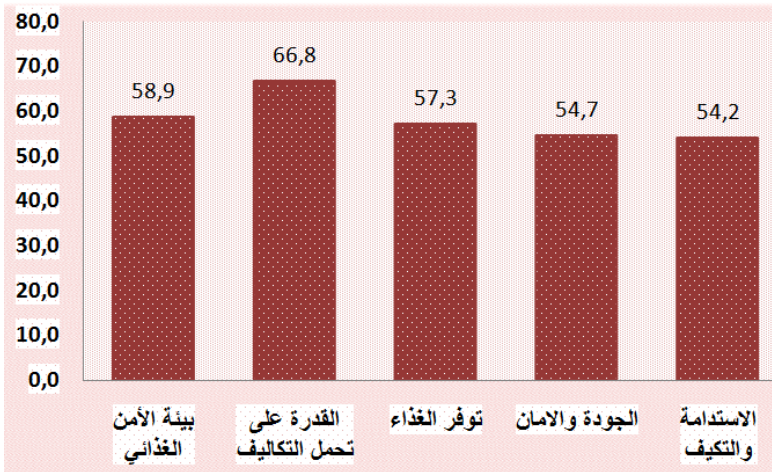
يتضح أن معدلات الاكتفاء الذاتي للحليب في تحسن وتطور ملحوظ حيث انتقلت من 32 % سنة 1981 الى 97 % سنة 2011 ثم انخفضت مرة أخرى الى 52 % سنة 2012 وهكذا كان معدل الاكتفاء الذاتي للحليب متذبذب حيث يرتفع تارة وينخفض أخرى الى أن بلغ 90 % سنة 2017 و 97 % سنة 2018.

حققت الجزائر الاكتفاء النسبي بالنسبة لمادة اللحوم البيضاء والبيض منذ عدة عقود حيث يتضح جليا من بيانات اشكل أن معدلات الاكتفاء الذاتي لم تتخف عن 100 % منذ سنة 2001 بالنسبة للمادتين معا، وعلى الرغم من هذا فالجزائر من لم تتمكن من تصدير حيث يوضح الشكل انعدام الصادرات من البيض واللحوم البيضاء.

4- الأمن الغذائي في الجزائر في ظل المؤشر العالمي للأمن الغذائي

تحتل الجزائر المرتبة 68 من أصل 113 دولة مشتركة في مؤشر الامن الغذائي و 12 من أصل 15 دولة مشتركة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بنتيجة اجمالية قدرت ب 58,9 في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لسنة 2022.

الشكل رقم 11: المؤشر العالمي للأمن الغذائي 2022 درجات الجزائر



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على Global food security index 2022,

Economist impact, country report Algeria, 2022, P03 .

يتضح أن الجزائر حققت أعلى درجة من حيث القدرة على تحمل تكاليف الغذاء بمجموع قدر ب 66,8 من 100 بتقدير معدل، ثم توفر الغذاء بمجموع 57,3 بتقدير معتدل، يليها الجودة والامان بمجموع 54,7 بتقدير ضعيف، وأضعفها الاستدامة والتكيف بمجموع 54,2 بتقدير ضعيف، كما يتضح من نتائج ابعاد المؤشر عدم وجود التزامات سياسية في شكل خطة تغذية أو إرشادات غذائية، كما أن الجزائر بحاجة أيضا إلى تدابير أقوى لجودة الأغذية وسلامتها. والجدول التالي يبين بوضوح أكثر هذه الابعاد:

الجدول رقم: 2 مؤشر الأمن الغذائي العالمي 2022 درجات الجزائر

■ جيد جدا (80-100) ■ جيد (70- 79,9) ■ معتدل (55 – 69,9) ■ ضعيف (40-54,9)
■ ضعيف جدا (0-39,9)

بيئة الأمن الغذائي							
1- القدرة على تحمل التكاليف (66,8)		2-توفر الغذاء (57,3)		3- الجودة والأمان (54,7)		4-الاستدامة والتكيف (54,2)	
1.1-التغير في متوسط تكاليف الغذاء	48,5 (-9,0)	الوصول الى المدخلات الزراعية	49,0 (+1,9)	التنوع الغذائي	49,1 (+3,3)	التعرض للمخاطر	76,2
		البحث والتطوير الزراعي	43,1 (+16,3)			الماء	33,7
2.1-نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي	96,2 (-30,5)	البنية التحتية للمزرعة	54,1 (+36,6)	المعايير الغذائية	0,0 (-29,8)	الأرض	64,7 (-0,2)
		تقلب الانتاج الزراعي	78,2 (+61,2)			المحيطات والأنهار والبحيرات	26,6 (-20,7)
3.1-مؤشر الدخل المعدل حسب اللامساواة	63,1	فقد الغذاء	58,2 (-4)	توفر المغذيات الدقيقة	64,7 (+18,5)	الالتزام السياسي بالتكيف	28,5 (+25,9)
		البنية التحتية لسلسلة التوريد	34,4 (+9,2)				
4.1-تجارة المنتجات الزراعية	50 (-8,7)	كفاية التوريد	100 (+59,6)	جودة البروتين	67,3 (+3,3)		
		الحواجز السياسية والاجتماعية	42,1 (-6,2)				
برامج شبكات الامان الغذائي	79,3	التزامات سياسة الأمن الغذائي	52,5 (+52,5)	سلامة الغذاء	92,4 (+21,9)	ادارة مخاطر الكوارث	100 (+100)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على Global food security index 2022,

Economist impact, country report Algeria, 2022, P04 .

يتضح من الجدول أعلاه المتمثلة في تحليل أبعاد مؤشر الامن الغذائي أن:

- بالنسبة لبعد القدرة على تحمل التكاليف حققت الجزائر درجة جيد جدا بالنسبة لمؤشر نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي ودرجة جيد بالنسبة لبرامج شبكات الأمان الغذائي، ولذلك تحتل المرتبة 64 عالميا و11 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- بالنسبة لبعد توفر الغذاء حققت درجات ضعيفة بالنسبة لمؤشر الوصول للمدخلات الزراعية، البحث والتطوير الزراعي، البنية التحتية للمزرعة، الحواجز السياسية والاجتماعية والالتزامات بسياسات الأمن الغذائي، كما حققت درجة ضعيف جدا بالنسبة للبنية التحتية للتوريد؛
- الجودة والأمان: الجودة والسلامة هي واحدة من أضعف أبعاد مؤشر الامن الغذائي في الجزائر. حيث تحتل المرتبة 82 عالمياً والمرتبة 12 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يمكن أن يُعزى ذلك إلى درجتها الضعيفة جدا في معايير التغذية ودرجتها الضعيفة في مؤشرات التنوع الغذائي.
- الاستدامة والتكيف: يعتبر هذا البعد الأضعف في الجزائر ويعود هذا الى ضعف ادائها في المؤشرات التالية: الماء، المحيطات والابحار و الانهار بالإضافة الى الالتزام السياسي بالتكيف.

الخاتمة:

توصلت هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من أن الجزائر حققت تحسن نسبي طفيف في مركزها العالمي وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي، إلا أنه لزال دون المتوسط ويعيد عن المستوى المطلوب نظرا لانخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي المحققة.

نتائج الدراسة

- زيادة الاستهلاك المحلي من المنتجات الزراعية وعدم قدرة الانتاج الزراعي على مواجهة هذه الزيادة، أدى الى اللجوء الى الواردات لتغطية الطلب المحلي وهذا ما أدى الى اتساع الفجوة الغذائية خاصة بالنسبة للسلع الأساسية وذات الاستهلاك الواسع في الجزائر حسب النمط الغذائي السائد كالقمح والذي لم تتجاوز معدلات الاكتفاء الذاتي الخاصة به 45 %، نفس الأمر بالنسبة للبقوليات؛
- تعاني الجزائر من عجز تقريبا كلي في انتاج كل من الزيت والسكر. ويتم اللجوء للخارج باستمرار لسد هذه الفجوة الغذائية؛
- شهدت الجزائر من خلال مؤشر الأمن الغذائي العالمي لسنة 2022 تحسنا بمقدار 8,4 فبلغ 58,9 بتقدير متوسط وبالتالي لزال دون المستوى المطلوب؛
- شهدت مختلف أبعاد الأمن الغذائي تحسن طفيف باستثناء تدهور القدرة على تحمل تكاليف الغذاء بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية؛
- تحسنت جودة الأغذية وسلامتها بشكل طفيف في الجزائر، مدفوعة بتحسين سلامة الأغذية وتوافر المغذيات الدقيقة بشكل أفضل؛
- يعزى التقدم المحرز في ركيزة الاستدامة والتكيف بشكل أساسي إلى التحسينات في إدارة مخاطر الكوارث في ضوء إدخال ممارسات غزو الآفات وتخفيف الأمراض، فضلا عن التنسيق بين الحكومات المحلية والوطنية بشأن إدارة مخاطر الكوارث؛
- تحتاج الموارد الطبيعية مثل المياه والمحيطات والأنهار والبحيرات إلى حماية من التلوث، كما يحتاج التنوع البيولوجي البحري إلى الحماية.

قائمة المراجع:

- عبد الغفور إبراهيم أحمد، (2014)، الأمن الغذائي - قياسه، متطلباته - الطبعة الأولى، عمان: دار أمانة للنشر والتوزيع.
- محمد فوزي أبو السعود وآخرون، (2008)، مقدمة في اقتصاديات الموارد والبيئة، الإسكندرية: كلية التجارة.
- علي جدوع الشرفات، (2009)، مبادئ الاقتصاد الزراعي، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع
- دائرة الإحصاءات العامة، (2012)، تقرير تحليلي حول حالة الامن الغذائي في الأردن، 2010، 2011
- يوسف بن بزة، (2018)، محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، باتنة، العدد 38
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي لإحصاءات الزراعة، القسم التاسع: الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية. السودان: جامعة الدول العربية، 1984؛ 1993؛ 2002؛ 2012؛ 2013؛ 2014؛ 2015؛ 2016؛ 2017؛ 2018، المجلدات رقم: 4؛ 13؛ 22؛ 32؛ 33؛ 34؛ 35؛ 36؛ 37؛ 38، ص: 421؛ 394؛ 401؛ 296؛ 254 - 270؛ 254 - 270؛ 271-255.
- FAO, (2008), An Introduction to the basic concepts of Food Security, Food Security Information for Action Practical Guides, EC-FAO Food Security Program.
- World Bank, (1986), Poverty and Hunger: Issues and Options for Food Security in Developing Countries, Washington DC .
- UNICEF, (1993), Analyse de la situation des femmes et des enfants.
- JEAN CHARLES LE VALEE, (2007), Achieving Food Security through Food system resilience: the case of Belize, Carleton University, Canada
- J. Butler Walker, j. N.Kassi, C.Eamer, (2009), Food Security in Times of Change: A Policy Brief on Food Security for Northern Canada, Arctic Health Research Network—Yukon

- Economist impact, Global food security Index 2022, Global Food Security Index (GFSI) (economist.com)
- ONS, (2019), Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2013 A 2018, Statistiques économiques N° 101, Collection statistiques N° 214.
- Global food security index 2022, Economist impact, country report Algeria, , P03, 04 .